الولايات المتحدة الأمريكية •سوريا

سوريا بين واشنطن وموسكو – دبلوماسية التوازن في زمن إعادة تشكيل النفوذ

الكاتب
د. عبد الباسط ابو نبوت
عضو في شبكة سوريا مورس الإخبارية

تاريخ النشر
7 سبتمبر 2026

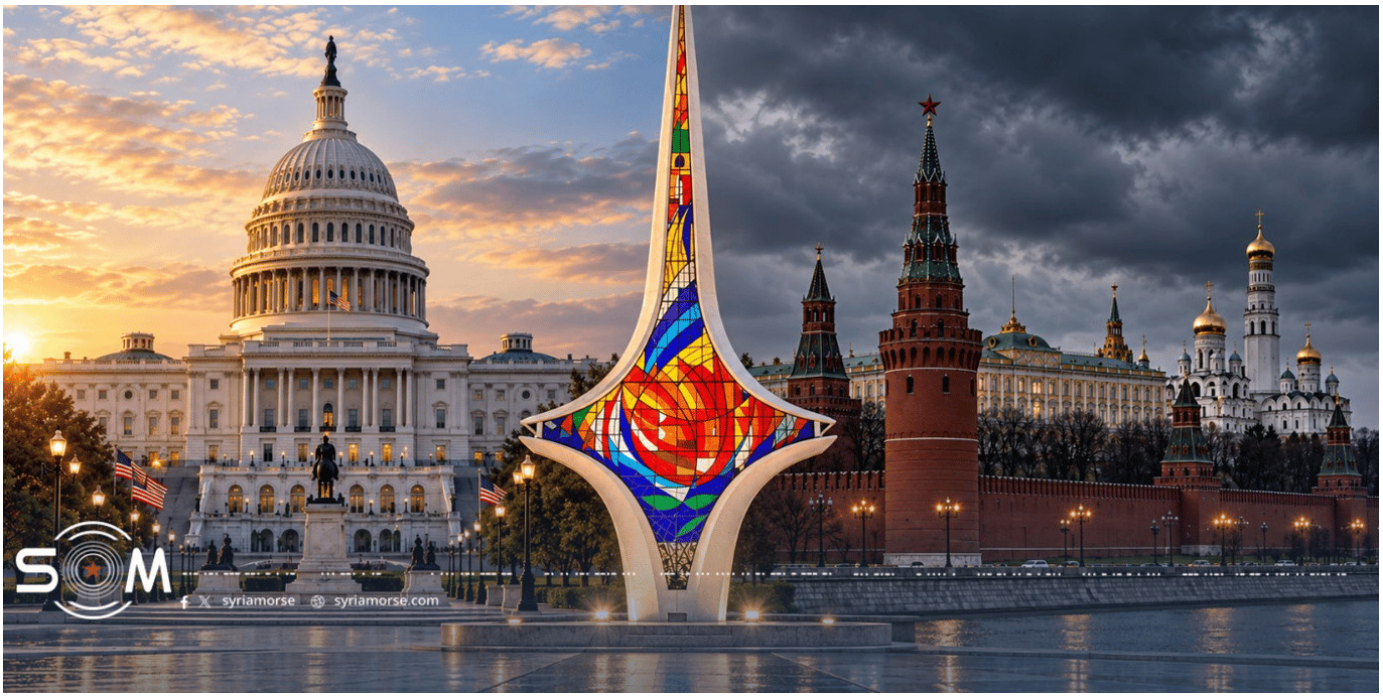

لم يعد السؤال السوري اليوم: من يحكم سوريا؟

فهذا السؤال ينتمي إلى مرحلة سابقة، حين كانت سوريا ساحة مفتوحة للصراع بين القوى الإقليمية والدولية، وحين كان النفوذ الخارجي يُقاس بعدد القواعد العسكرية وحجم القوات الموجودة على الأرض.

أما المشهد السوري الحالي، فيوحي بدخول البلاد مرحلة سياسية مختلفة عن السنوات السابقة.

مرحلة تحاول فيها هيئة أن تنتقل من موقع الدولة التي يتنازع الآخرون على نفوذهم داخلها، إلى دولة تحاول هي نفسها إدارة هذا التنازع، وتوظيفه لمصلحة سيادتها ووحدة أراضيها وإعادة إعمارها.

ومن هنا تبرز أهمية العلاقات السورية مع كل من واشنطن وموسكو في هذه المرحلة.

فالولايات المتحدة تنظر إلى سوريا من زاوية الأمن الإقليمي، ومحاربة التنظيمات الإرهابية، وإعادة ترتيب موازين القوى في الشرق الأوسط، وتقليص النفوذ الإيراني والروسي.

أما روسيا، فتنظر إلى سوريا باعتبارها جزءاً من منظومة أوسع تمتد بجذورها في الشرق المتوسط، ومصالحها العسكرية والاقتصادية، وموقعها كقوة دولية قادرة على الحفاظ بأوراق نفوذ خارج محيطها المباشر.

وبين هاتين الرؤيتين تتحرك هيئة

أولاً: اتصال بوتين بالشرع.. لماذا الآن؟

في 26 أغسطس/آب 2026 أجرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اتصالاً هاتفياً بالرئيس السوري أحمد الشرع.

البيان الروسي تحدث عن تطوير العلاقات الثنائية، وتعميق الحوار السياسي، وتوسيع التعاون التجاري والاقتصادي والإنساني، كما أكد بوتين احترام موسكو لوحدة سوريا وسيادتها وسلامة أراضيها.

لكن الأهم أن الاتصال جاء بعد أيام قليلة فقط من توقيع مذكرة التفاهم السورية-الروسية بشأن إعادة تنظيم الوجود الروسي في حميميم وطرطوس.

وهنا تكمن أهمية التوقيت.

ويشير توقيت الاتصال ومضمونه إلى أن موسكو تتعامل مع هيئة بوصفها سلطة جديدة ذات مقاربة مختلفة للعلاقات الخارجية.

وفي المقابل، لم تتعامل هيئة مع روسيا بمنطق القطيعة.

بل اختارت صيغة أكثر براغماتية:

لا استمرار للوجود الروسي القديم، ولا قطيعة مع روسيا.

وهذه ربما تكون إحدى أهم سمات الدبلوماسية السورية الجديدة.

ثانياً: حميميم وطرطوس.. إعادة تنظيم الوجود الروسي بالتفاوض

ربما يكون ملف القواعد الروسية هو الاختبار الأوضح للتحول في العلاقة بين هيئة وموسكو.

فبعد سقوط النظام السابق، كان السؤال الكبير: ماذا ستفعل روسيا بقواعدها في سوريا؟

هل ستنسحب؟

هل ستحتفظ بها كما كانت؟

هل ستدخل في مواجهة مع السلطة الجديدة؟

وبعد فترة من المفاوضات، جاءت الإجابة مختلفة.

أعلنت هيئة في 9 أغسطس/آب التوصل إلى مذكرة تفاهم تعيد تنظيم الوجود الروسي في الساحل السوري.

وبموجب الترتيبات الجديدة، تتولى الحكومة السورية إدارة المنشآت ذات الطابع المدني، بما فيها مطار حميميم وبعض المنشآت التجارية في طرطوس، بينما يعاد تعريف المنشآت العسكرية لتصبح مراكز تدريب وتأهيل مشتركة ضمن ترتيبات جديدة.

وهنا يمكن قراءة الاتفاق باعتباره تراجعاً روسياً عن نموذج القاعدة العسكرية المفتوحة، مقابل احتفاظ موسكو بجزء من الحضور الاستراتيجي.

أما هيئة، فقد حصلت على شيء بالغ الأهمية:

استعادة السيطرة السيادية على البنية المدنية للموقعين، مع عدم تحويل العلاقة مع موسكو إلى مواجهة صفرية.

ويعكس ذلك توجهاً سورياً وروسياً إلى إدارة الخلاف عبر تسوية عملية بدلاً من الصدام المباشر.

روسيا لا تريد خسارة آخر موطئ قدم استراتيجي لها في المتوسط، وهيئة لا تريد أن تصبح في مواجهة مباشرة مع قوة كبرى.

لذلك اختارت الحكومتان صيغة وسط.

ثالثاً: ماذا تريد موسكو من سوريا؟

من الخطأ اختزال المصلحة الروسية في شخص بشار الأسد.

صحيح أن الأسد يعيش في روسيا، وأن موسكو وفرت له اللجوء بعد سقوط نظامه، لكن السياسة الروسية لا تُبنى عادة على الأشخاص وحدهم.

موسكو تبحث عن الحماية والنفوذ والمصالح.

والأهم بالنسبة إليها هو الحفاظ بقناة اتصال مستقرة مع هيئة.

روسيا تريد:

- الحفاظ على موطئ قدم في شرق المتوسط.
- استمرار التعاون العسكري والأمني.
- حماية مصالحها الاقتصادية.
- الحفاظ على نفوذها في الشرق الأوسط وأفريقيا.
- منع تحول سوريا بالكامل إلى منطقة نفوذ غربية.
- الحفاظ بحضور سياسي في الملفات الإقليمية.

وهذا فإن الورقة السورية بالنسبة لموسكو ليست مجرد ورقة مرتبطة بالأسد.

الأسد يمكن أن يكون ملفاً تفاوضياً، لكن سوريا نفسها هي الأصل الاستراتيجي.

وهذا يفسر لماذا سارعت موسكو إلى بناء علاقة جديدة مع القيادة السورية بعد سقوط النظام السابق.

رابعاً: وماذا تريد واشنطن؟

في المقابل، تنظر واشنطن إلى سوريا من منظور مختلف.

فالولايات المتحدة لا تريد فقط سوريا مستقرة، وإنما تريد سوريا لا تتحول إلى منصة لإعادة بناء النفوذ الإيراني أو الروسي، ولا تصبح بيئة حاضنة للتنظيمات الإرهابية.

وهذا ارتبط الانفتاح الأمريكي على هيئة جملة من الملفات:

الأمن ومكافحة الإرهاب، مستقبل شمال شرق سوريا، العلاقات الإقليمية، النفوذ الإيراني، إعادة بناء المؤسسات، والانفتاح الاقتصادي.

لكن التطور الأهم جاء في 24 أغسطس/آب 2026.

وبحسب ما أُعلن في 24 أغسطس/آب 2026، اتخذت الولايات المتحدة خطوة قالت إنها تشمل إلغاء تصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب، كما ألغت وزارة الخزانة تصنيف هيئة تحرير الشام «منظمة إرهابية عالمية محددة»، في ما عُدّ تحولاً كبيراً في العلاقة بين واشنطن وهيئة.

وهذه ليست خطوة رمزية.

إنها تعني إزالة واحدة من أكبر العقبات أمام إعادة دمج سوريا في النظام المالي والاقتصادي الدولي.

وبالتالي فإن واشنطن لا تقدم لهيئة مجرد اعتراف سياسي.

إنها تقدم لها بوابة اقتصادية دولية.

خامساً: لماذا لا تريد واشنطن أن تترك سوريا لروسيا؟

هنا تبدأ اللعبة الكبرى.

سوريا تقع في موقع جغرافي يجعلها مهمة للولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإسرائيل ودول الخليج.

ومن يملك نفوذاً مؤثراً في هيئة يمتلك ورقة مهمة في شرق المتوسط، وفي الشرق العربي، وفي طرق التجارة والطاقة والأمن الإقليمي.

وهذا فإن واشنطن لا تنظر إلى الوجود الروسي في سوريا باعتباره مسألة سورية-روسية فقط.

كما أن موسكو لا تنظر إلى الانفتاح الأمريكي على هيئة باعتباره مجرد مصلحة اقتصادية.

كل طرف يقرأ تحركات الطرف الآخر باعتبارها جزءاً من إعادة تشكيل المنطقة.

لكن هنا تكمن نقطة شديدة الأهمية:

هيئة ليست مضطرة إلى اختيار أحدهما بالضرورة.

سادساً: هيئة تلعب لعبة مختلفة

إذا كانت واشنطن تريد سوريا مستقرة ومنفتحة عليها، وموسكو تريد سوريا لا تغلق الباب أمامها، فإن هيئة تستطيع تحويل هذا التنافس إلى ورقة تفاوض.

وهذا ما يمكن تسميته:

دبلوماسية التوازن بين الكبار.

هيئة تقول لواشنطن عملياً:

لن تكون روسيا بديلاً عنكم.

وتقول لموسكو:

لن تكون الولايات المتحدة بديلاً عنكم.

كما في الوقت نفسه تقول للطرفين:

سوريا ليست ساحة نفوذ مجانية.

وهنا يكمن الفرق بين السياسة الخارجية القديمة والسياسة الخارجية الجديدة.

في السابق كان القرار السوري مرتبطاً بدرجة كبيرة بمحاور الحلف الأقوى.

أما اليوم، فالمطلوب بناء علاقات متعددة الاتجاهات، بحيث لا تستطيع قوة واحدة احتكار القرار السوري.

سابعاً: قسد… الحلقة التي تربط واشنطن وأنقرة وهيئة

لا يمكن فهم العلاقة السورية-الأمريكية من دون ملف قوات سوريا الديمقراطية «قسد».

فالولايات المتحدة بنت خلال السنوات الماضية شراكة عسكرية وسياسية واسعة مع القوى الكردية في

شمال شرق سوريا، خصوصاً في إطار الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية.

لكن هناك تريد إنهاء حالة الازدواج الأمني والعسكري داخل البلاد.

ومن وجهة النظر السورية، فإن استمرار وجود تشكيلات عسكرية خارج مؤسسات الدولة يتعارض مع مشروع توحيد البلاد.

وهنا تلتقي مصالح متعددة:

هناك تريد استعادة سيادتها.

تركيا تريد إنهاء التهديد المرتبط بحزب العمال الكردستاني.

وواشنطن تريد ضمان عدم عودة تنظيم الدولة، وحماية حلفائها وشركائها المحليين.

ومن هنا أصبحت عملية جمع القوى الموجودة في شمال شرق سوريا داخل مؤسسات الدولة السورية واحدة من أهم مفاتيح إعادة صياغة العلاقة بين هناك وواشنطن وأنقرة.

ولهذا فإن ملف «قسد» ليس ملفاً سورياً داخلياً فقط.

إنه عقدة جيوسياسية دولية.

ثانياً: روسيا وأميركا.. هل نحن أمام حرب نفوذ على سوريا؟

نعم، ولكن ليس بالضرورة أمام حرب مباشرة.

اللعب هو صراع نفوذ ناعم ومتدرج:

واشنطن تستخدم القواعد والعقوبات والانفتاح السياسي والأمني.

موسكو تستخدم العلاقات العسكرية والتاريخية والقاعدة البحرية والعلاقات الدبلوماسية.

تركيا تستخدم الجغرافيا والأمن والقواعد.

الخليج يستخدم الاستثمار والتمويل وإعادة الإعمار.

وإسرائيل تستخدم القوة العسكرية والضغط الأمني.

أما هناك، فتحاول أن تجمع هذه الأوراق كلها في طاولة واحدة.

وهنا يصبح السؤال الحقيقي:

من يستطيع أن يمنح سوريا أكثر مما يستطيع أن يأخذ منها؟

ثالثاً: هل تبيع موسكو الأسد؟

من أكثر النقاط إثارة للجدل الحديث عن أن موسكو يمكن أن تستخدم بشار الأسد كورقة تفاوض.

سياسياً، لا يمكن الجزم بأن هذا هو هدف الاتصال أو أن موسكو «عرضت الأسد للبيع».

لا توجد في البيانات الرسمية المتاحة إشارة إلى ذلك.

لكن يمكن القول إن أهمية الأسد بالنسبة إلى العلاقة السورية-الروسية تراجعت مقارنة بأهمية الدولة السورية ومصالح روسيا الاستراتيجية.

وهذا أمر مختلف تماماً.

روسيا قد تتمسك بالأسد لأسباب قانونية أو سياسية أو إنسانية، لكنها في الوقت نفسه أثبتت عملياً أنها مستعدة للتعامل مع القيادة السورية الجديدة، بل والتفاوض معها حول قواعدها ومصالحها.

وهذا يعني أن الصلة الروسية أصبحت مرتبطة بهناك الجديدة أكثر من ارتباطها بشخص الأسد.

عاشراً: ماذا تريد هناك من موسكو وواشنطن؟

هناك لا تحتاج إلى «حليف واحد».

هي تحتاج إلى:

من واشنطن:

الاعتراف السياسي، رفع القيود، الاستثمار، إعادة هيكلة سوريا اقتصادياً، الحكم الذاتي، والتعاون الأمني.

ومن موسكو:

الاستقرار، التعاون العسكري والأمني، العلاقات الدولية، الخبرة، الاستثمار، وعدم تحويل روسيا إلى خصم.

ومن تركيا:

الاستقرار الحدودي، حل وحدة الأراضي السورية، والتعاون القضائي والأمني.

ومن الخليج:

الاستثمار وإعادة الإعمار والانفتاح العربي.

وهكذا تتحول السياسة الخارجية السورية من سياسة المحاور إلى سياسة تعدد الشركات.

الخلاصة: سوريا لا تختار بين الب والنسر

ربما يكون الخطأ الأكبر هو النظر إلى سوريا باعتبارها مطالبة بالاختيار بين روسيا والولايات المتحدة.

المعادلة الجديدة أكثر تعقيداً.

وشنطن تريد ألا تعود سوريا إلى المحور الروسي-الإيراني.

موسكو تريد ألا تخسر سوريا بالكامل لصالح المحور الغربي.

أنقرة تريد سوريا موحدة خالية من تهديد حزب العمال الكردستاني.

تل أبيب تريد ضمانات أمنية وحدوداً جديدة للنفوذ السوري.

والخليج يريد سوريا مستقرة قابلة للاستثمار وإعادة البناء.

أما هتش، فلديها مصلحة مختلفة:

أن تستفيد من الجميع، دون أن تصبح رهينة لأحد.

وهذا يفسر اتصال بوتين بالشرع، وفكرة هيمنة وطوس، والانفتاح الأمريكي المتسارع، وإزالة سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، كلها ليست أحداثاً منفصلة.

إنها أجزاء من لوحة واحدة:

إعادة إدخال سوريا إلى لعبة التوازنات الدولية، ولكن هذه المرة ليس باعتبارها ساحة للصراع فقط، وإنما باعتبارها لاعباً يحاول امتلاك أوراقه.

وهنا تحديداً تظهر قيمة الدبلوماسية السورية الجديدة.

فهتش لا تريد أن تقول لواشنطن: «نحن معكم».

ولا تريد أن تقول لموسكو: «نحن معكم».

بل تريد أن تقول للطرفين:

> "«نحن مع سوريا أولاً، ومن يريد أن يكون شريكاً فيها، فليأتِ إلى هتش من بوابة المصالح المتبادلة والسيادة السورية.»

وهذه، في جوهرها، ليست سياسة انحياز.

إنها سياسة موازنة.

وقد تكون هذه هي المرة الأولى منذ عقود التي تمتلك فيها هتش فرصة حقيقية لتحويل التناقض الدولي على سوريا من عبء على الدولة إلى ورقة في يد الدولة.

الرابط المباشر للمقال

قرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=11634

SCAN TO READ